

حرب اقتصادية مشتعلة تزيد الملف اليمني تعقيدا

تبادل الإجراءات بين الحكومة والحوثيين يفاقم من متاعب الاقتصاد المتدهور

انعكست الإجراءات المتبادلة بين الحكومة الشرعية في اليمن وميليشيات الحوثيين في إطار حرب اقتصادية لا هوادة فيها بشكل مباشر على المواطنين اليمنيين الذين يعانون أوضاعا معيشية واقتصادية وسياسية صعبة منذ سنوات، وذلك في الوقت الذي تصر فيه الميليشيات على ابتزاز المواطنين والمجتمع الدولي لتحقيق أجدتها في التمكين والسيطرة على مقدرات اليمن عبر قطاعه المصرفي والاقتصادي.

للحديث عن الإرهاب وحين يرتبط ذلك بمصرف أو مؤسسة مالية عملاقة فالأمر يتهدد كل القطاع المالي وليس المؤسسة وحدها.

وبيّن أنه لا يوجد ما يستحق لإصدار هذا القرار أو توجيهه في وقت لا يملك فيه بنك التضامن في صنعاء ترف الرفض خاصة في ظل وجود أرصدة مطلوب الحجز عليها. ويقول المحلل الاقتصادي إن "لدى بنك التضامن أرصدة في البنك المركزي وكان يمكن الحجز عليها مباشرة دون إصدار أي توجيه، بل فقط عبر إشعار البنك بما تم اتخاذه وينتهي الموضوع بكل بساطة، لكن ربما أن وراء الأكمة ما وراءها وثمة من يريد استعراض قدراته على القطاع المصرفي فلنأمنه أن هذا القطاع هو مثله مثل أي قطاع تجاري آخر".

السيطرة على المال والاقتصاد

يرجع المحلل الاقتصادي اليمني عبدالمجيد المساجدي سبب التصعيد الحوثي في الملف الاقتصادي والمالي إلى الإزمة الاقتصادية والنقدية التي تمر بها الجماعة، والتي دفعها إلى اتخاذ حزمة من القرارات غير المدروسة من بينها إصدار تعميم يمنع تداول الفئدة النقدية ألف ريال من الفئدة (1)، والإعلان عن مكافآت لمن يبلغ عمن يحمل أو يتعامل بهذه الأوراق النقدية.

ويشير المساجدي في تصريح لـ"العرب" إلى أن القرارات الحوئية التصعيدية تهدف إلى إرهاب المواطنين وإجسادهم ونزيعهم لنهب أموال الناس وتفتيشهم، ومداومة الشركات والبنوك ومحلات الصرافة للبحث عن الأوراق المزورة حسب زعمهم. كما أن تلك الإجراءات تهدف إلى ابتزاز الحكومة الشرعية والمجتمع الدولي للسماح للجماعة الحوئية بطباعة كميات من الأوراق النقدية أو تقاسم الأوراق المطبوعة مع الحكومة لمواجهة الإزمة الخائفة في السيولة في مناطق سيطرتهم.

ويؤكد أن الميليشيات الحوئية تواجه أزمة خانقة سواء في السيولة أو في الموارد التي استنزفت في المعارك الانتحارية في مأرب، لذلك عملت على التصعيد في الملف الاقتصادي.

ويقول إنه بالإضافة إلى موضوع منع تداول العملة "هناك بحث حديث عن جميع الحسابات المجددة، إضافة إلى وجود قوائم لدى النيابة الجزائية المتخصصة التابعة للحوثيين يجري تسريع فصلها بتجميد أموال وحسابات وشركات ونهبها وتحويلها إلى إشراف الحارس القضائي الذي يتبع مباشرة لعبدالمجيد الحوئي".

ويرى المساجدي أن الضغط على بنك التضامن بتسليم ما يقارب من مليار ريال سعودي جاء على الرغم من أن هناك

صالح البيضاوي
صحافي يمني

عدن - لم يتوان خبراء اقتصاديون من التحذير من انعكاسات كارثية للحرب الاقتصادية المشتعلة بين الحكومة اليمنية والحوثيين بعد أن أخذت منحى أكثر حدة على خلفية تصاعد الإجراءات المتبادلة بين الجانبين خلال الأيام الماضية.

وعاش اليمن على وقع تصاعد لاقت في الإجراءات المتبادلة في إطار حرب اقتصادية ستكون لها تأثيرات مباشرة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان، إضافة إلى الآثار السياسية التي يمكن أن تعقد مسار التسوية السلمية ومساعي وقف إطلاق النار التي يقودها المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وكان الحوثيون قد أصدروا الأحد الماضي قرارا مفاجئا يقضي بالحجز على أموال بنك التضامن الإسلامي، أحد أكبر البنوك اليمنية والذي تملكه مجموعة هائل سعيد أنعم. وأرجعت الجماعة الحوئية، التي تسيطر على صنعاء، القرار إلى خلافات قضائية بين البنك وجهات أخرى.

ويرى خبراء اقتصاديون أن القرار يأتي ضمن سلسلة من القرارات الحوئية الهادفة إلى السيطرة على القطاع المالي في اليمن بشكل كلي والاستحواد على مدخرات شخصيات ومؤسسات اعتبارية وودائعها.



واعتبر المحلل الاقتصادي اليمني فاروق مقبل الكمالي في تصريح لـ"العرب" أن "القرار الحوثي لم يراع حساسية العمل المصرفي في بلد على وشك بلوغ ذروة الانهيار الاقتصادي". ويرى الحوئيون، الذين يسيطرون على البنك المركزي في صنعاء، قرار حجز أموال بنك التضامن الإسلامي بأنه جاء بناء على طلب من المحكمة الجزائية المتخصصة.

وأوضح الكمالي أنه "حين يرد اسم الجزائية المتخصصة في أي توجيه أو قرار فمن الطبيعي أن يذهب الناس



أموال مقدسة وفق مدق

وانعكاسات هذه الحرب الكارثية التي ستأتي على ما تبقى من قطاع مصرفي متهاك في اليمن، مشيرا إلى أن ضررها لا يقتصر على بنك التضامن أو بنوك معينة شملتها تلك العقوبات الحوئية التي تستهدف الإضرار بالقطاع الاقتصادي اليمني المتهاك في ظل استمرار الحرب وتداعياتها على مختلف مناحي الحياة في اليمن.

ويوضح الداعري في تصريح لـ"العرب" أن تلك الحرب والإجراءات لا تستقيم مع طبيعة المرحلة ولا تراعي ظروف الوضع المصرفي الهش الأمر الذي يستدعي ضرورة توافق جميع الأطراف على تحييد القطاع المصرفي لخدمة الصالح العام وإيقاظ ما تبقى من قيمة للعملة الوطنية وتجنب الشعب اليمني المنكوب مآلات استمرار انهيار صرف العملة مع اقتراب صرف الدولار من حاجز الألف ريال لأول مرة كون ذلك سيشكل بداية العد التنازلي لكارثة الانهيار الأخطر.

ويشير المحلل السياسي أن حجز الحوئي لأموال بنك التضامن موضوع سياسي أكثر من كونه مصرفيا أو قضائيا، "كون الحكم قد صدر عن النيابة الجزائية لحكمة ميليشيات غير شرعية وليس محكمة تجارية أو جزائية، ما يعني أن الحكم مرتبط بأموال عملاء ومساهمين أصحاب تصنيفات سياسية معينة.

ويقول إن الإجراءات "ستتضرر بالقطاع المصرفي كون بنك التضامن الأكبر بين البنوك اليمنية وتأثيره كبير على القطاع المصرفي اليمني برمته باعتباره يمثل وجهة أكبر مجموعة تجارية يمنية مهددة بعقوبات دولية مرتقبة تتعلق بغسل الأموال وتهريبها وفق تقرير لجنة العقوبات الدولية وهو ما يعني أن هذا الخطوة الحوئية قد تخدم البنك في هذا المسار الأخطر وخاصة أن أموال البنك قد سبق نقلها إلى خارج البلاد منذ بداية الإزمة وليست هناك أموال حقيقة يمكن للحوثيين حجزها".

ويضيف "حتى الحوثيون سيخربون من تجميد أرصدة بنك التضامن أو تعطيل عمله لأنهم سيخربون أكبر العوائد من الضرائب وأموال الجبايات التي يحصلون عليها من البنك ومجموعة هائل سعيد التابع لها، ولذلك فالقرار يخدم البنك دوليا ولا يضره كثيرا في تعاملاته المحلية كونه يحتل مكانة مصرفية ضاغطة على كل القطاع المصرفي اليمني المهتد بعقوبات متوقعة من الخزانة الأميركية".

القديمة (165 دولارا أميركيا)، إضافة إلى قرار البنك المركزي في عدن المعلق بوقف التعامل مع شبكات التحويلات الإلكترونية غير المرخصة التي تتعامل مع محلات الصرافة.

ويتوقع مصطفى أنه في ضعف التطبيق لدى الحكومة والبنك المركزي في عدن فإنه من المرجح أن يستمر تعامل الصرافين مع تلك الشبكات الإلكترونية، وأن القرار سينعكس بان تتحول السيطرة في إدارة النقد المحلي إلى مديري تلك الشبكات في مناطق سيطرة الحوثيين.

كما يرى أن قرار الحوثيين بشأن الحد الأعلى المنقول من الأموال سيدفع إلى الزيادة في الطلب على النقد الأجنبي في مناطق سيطرة الحكومة وبالتالي تزايد الفارق بين صرف العملات الأجنبية في مناطق الحوثيين والمناطق المحررة، التي عادة ما تواجه هذا النوع من الضغوط بمعالجات تضخمية.

ويوضح أنه نتيجة لذلك سيواجه المواطنون في مناطق سيطرة الحوثيين الكثير من الإشكالات المتعلقة بصعوبة التفريق بين العملة القديمة المتداولة وبين الطبعة الجديدة التي أنزلتها الحكومة. وقال إن الناس سيكونون عرضة لعمليات ابتزاز كبيرة ستطالبهم من ضمنها مصادرة أموالهم وتعرضهم لأنواع شتى من النصب والاحتيال من قبل ميليشيا الحوثي للاستحواد على عائداتهم التي تتضاعف يوما بعد يوم.

كارثة إنسانية

يحذر الباحث السياسي والاقتصادي اليمني ماجد الداعري من خطورة الحرب الاقتصادية على الوضع المعيشي للشعب اليمني المتردي أصلا

ويبين أن ملفات النفط وحشد الموارد والسياسة النقدية تشير إلى فشل ذريع للشرعية التي ينبغي لها أن تغير منهجها في جعل الملف الاقتصادي على سلم أولوياتها في ظل الحرب الحوئية الاقتصادية.

خلفيات وأبعاد سياسية

من جانبه يرى رئيس مركز فنار لبحوث السياسات عزت مصطفى أن الحكومات المتعاقبة التابعة للشرعية ارتكبت أخطاء فادحة في سياساتها الاقتصادية والنقدية في مواجهة ميليشيا الحوثي.

واعتبر مصطفى في تصريح لـ"العرب" أن مقدرته الحوثيين على فرض أشكالات متعددة من القيود والإجراءات النقدية في مناطق سيطرتهم يرجع إلى تأخر الحكومة في اتخاذ مفااتيح إدارة السياسة النقدية تحت ما كان يوصف حينها بالهذنة الاقتصادية، التي مكنت الميليشيا من استنزاف الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في صنعاء. وأشار إلى أن الإجراءات الحكومية الصائبة التي جاءت متأخرة تحولت إلى إجراءات كارثية نتيجة ما شابها من ضعف في التنفيذ والفساد، وهو الأمر الذي ولفقه الميليشيا الحوئية عبر إجراءات تعسفية، لكنها شديدة الصرامة في التطبيق.

ويقول إن "الفساد قد تحكّم في صياغة السياسات الاقتصادية والنقدية خلال الحرب، لكنه اختلف لدى الطرفين، حيث أن الفساد لدى الميليشيات رغم ضخامته كان مقنونا ويصعب في وء واحد يتم تقاسمه لاحقا ورافقه صرامة في التنفيذ، وفي المقابل بقي الفساد في الطرف الآخر منفلا تماما".

ويوضح أن خلفيات الإجراءات الحوئية الأخيرة لاستهداف بنك التضامن الإسلامي جاءت لتنفيد إجراءات انتقامية بحق على خلفية أن مجموعة هائل سعيد التجارية، أكبر مساهم في البنك وهي مجموعة تجارية واستثمارية تملك ميليشيا الحوثي نقطة ضعف كبيرة ضدها وتمكنها من ابتزازها لتقديم تنازلات تتمثل في وقوع القاعدة الصناعية للمجموعة - وهي عمودها الفقري في اليمن - ضمن نقاط التماس العسكرية في منطقة الحويان في تعز.

ويؤكد رئيس مركز فنار أن الإجراءات الأكثر خطورة على الوضع الإنساني بعد قرارات الحكومة والحوثيين على حد سواء فتتمثل في وضع الميليشيات حدا أعلى للبائع المنقولة من المناطق المحررة إلى مناطقهم والتي حدودها بمئة ألف ريال يمني من الطبعة

تحذيرات أممية من لجنة العقوبات بعدم التعامل مع أي أحكام بخصوص تسليم أموال المودعين في البنوك.

ويوضح أن جماعة الحوثي تعمل على اختلاق المبررات والذرائع لدفع القطاع المصرفي نحو الفشل والإفلاس من أجل تسهيل السيطرة عليه، مشيرا إلى أن حالة بنك التضامن واحدة من صور هذا النهج الحوثي الهادف إلى السيطرة على البنوك الممولة لحركة التجارة، مروراً إلى السيطرة على النقد والتجارة والاقتصاد بشكل كامل والقضاء على مراكز القوى الاقتصادية.

ويقول في هذا السياق إن الجماعة تعمل على إنشاء مجلس اقتصادي أعلى مشترك من قياداتها مع بعض رجال الأعمال الموالين، كما أصدرت تعميما على جميع التجار بموافاتها بجميع البيانات المتعلقة بالمخزون من السلع والبضائع وحركة المبيعات، كما مارست ضغوطات لتسليمها أنظمتهم المحاسبية.

ويعتبر المحلل الاقتصادي اليمني الإجراءات الحوئية في القطاع الاقتصادي والمصرفي بقلبه "تراخ من قبل الشرعية في إدارة هذا الملف"، وذلك في الوقت الذي جعلت فيه الجماعة القطاع المصرفي والتجاري نصب عينها للسيطرة عليه بشكل كامل.

ويؤكد أن "هناك صراع مراكز قوى في الجانب الحكومي يتيح للحوثي الفساد والتسلل لتحقيق مآربه" في السيطرة على الاقتصاد، مشيرا إلى أن الملف الاقتصادي في الجانب الحكومي يتعلق بتحقيق مصالح ذاتية لأشخاص.



وضع اقتصادي متدهور